# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة ٦٩

الأربعاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك


الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

**البند ٣٦ من جدول الأعمال** (تابع)

**الحالة في الشرق الأوسط**

**تقريرا الأمين العام** (A/66/338 و A/66/367)

**مشروعا قرارين** (A/66/L.19 و A/66/L.20)

**السيد لي باودنغ** (الصين) (تكلم بالصينية): عقدت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أمس اجتماعاً احتفالاً باليوم الدولي التضامن مع الشعب الفلسطيني.

أرسل رئيس الوزراء الصيني، وين جياوباو، رسالة تهنئة إلى الاجتماع أكد فيها مجدداً تأييد الصين الذي لا يتزعزع لقضية الشعب الفلسطيني العادلة المتمثلة في استعادة حقوقه الوطنية المشروعة.

لا تؤثر مسألة الشرق الأوسط تأثيراً كبيراً على الحالة في المنطقة فحسب، بل تشكل أيضاً عبئاً على السلم والاستقرار الدوليين. تحتل قضية فلسطين موقع الصدارة في مسألة الشرق الأوسط. وعلى خلفية التحولات العميقة التي تشهدها المنطقة، أصبحت قضية فلسطين مرة أخرى محور اهتمام واسع.

تتمشى التسوية السياسية لقضية فلسطين مع التطلعات العالمية لجميع بلدان المنطقة وسائر المجتمع الدولي، وهي عنصر رئيسي للسلام والأمن على المدى الطويل في الشرق الأوسط.

في الوقت الحالي، تعاني عملية السلام في الشرق الأوسط من الجمود، ولا تزال محادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين متعثرة بسبب مسائل مثل بناء المستوطنات. يساور الصين قلق عميق إزاء هذا التطور. لقد كان من رأينا دائماً أنه ينبغي للطرفين المعنيين أن يحلا نزاعاتهما عبر المفاوضات السياسية بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط، وصولاً إلى هدف نهائي هو قيام دولة فلسطينية مستقلة، في إطار رؤية وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

تؤيد الصين الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية للنهوض باستئناف محادثات السلام الفلسطينية الإسرائيلية. ونحث إسرائيل على وقف بناء المستوطنات فوراً. وندعو الفلسطينيين والإسرائيليين إلى العمل بنشاط، بالتعاون مع جهود المجتمع الدولي، من أجل تعزيز السلام وتهيئة الظروف المؤدية إلى إعادة بناء الثقة المتبادلة والخروج من المأزق.

لقد حظي الطلب الفلسطيني لنيل عضوية الأمم المتحدة مؤخرا بالتفهم الواسع والاحترام من جانب المجتمع الدولي. فأصبحت فلسطين عضواً رسمياً في منظمة اليونسكو.

دأبت الصين على دعم الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة. وتصر الصين على أن إقامة دولة مستقلة حق شرعي للشعب الفلسطيني وأساس لتنفيذ الحل القائم على دولتين. تؤيد الصين إقامة دولة فلسطينية مستقلة تتمتع بالسيادة الكاملة، عاصمتها القدس الشرقية، وعلى أساس حدود عام ١٩٦٧. وتدعم الصين عضوية فلسطين في الأمم المتحدة.

وترى الصين أيضا أن محادثات السلام هي الطريق الصحيح لتحقيق الحل القائم على دولتين في نهاية المطاف. تؤيد الصين تسوية مناسبة لقضايا الوضع النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال المفاوضات السياسية.

ترحب الصين باتفاق المصالحة الداخلية الذي توصلت إليها الفصائل الفلسطينية. ونأمل أن تواصل تجاوز خلافاتها من خلال الحوار والتشاور والمضي قدما في تنفيذ اتفاق المصالحة.

ترحب الصين باتفاق تبادل الأسرى بين إسرائيل وحماس وتنفيذه. ستسهم هذه الخطوة في التخفيف من حدة الحالة.

لا تزال الحالة الأمنية والإنسانية في قطاع غزة تمثل تحديا خطيرا. وتأمل الصين في أن تمارس الأطراف المعنية ضبط النفس، وتتجنب تصعيد حدة التوترات في قطاع غزة، وتنفذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بحسن نية، وترفع جميع أوجه الحصار في المنطقة وتهيئ الظروف المواتية للاستئناف المبكر لمحادثات السلام.

إن المسارين السوري الإسرائيلي واللبناني الإسرائيلي عنصران من العناصر المهمة في عملية السلام في الشرق الأوسط ويؤديان دورا لا غنى عنه في التسوية الشاملة لقضية الشرق الأوسط. تدعم الصين بقوة القضايا العادلة لسوريا ولبنان للحفاظ على سيادتهما وسلامتهما الإقليمية واستعادة أراضيهما المحتلة.

تؤيد الصين الخيار الاستراتيجي الذي اتخذته الدول العربية في سعيها لتحقيق سلام شامل ودائم في المنطقة.

لا يمكن حل قضية الشرق الأوسط دون الدعم القوي من جانب المجتمع الدولي. ينبغي للمجتمع الدولي، في ضوء المصالح الشاملة للحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، مضاعفة جهوده لتعزيز السلام، والتعجيل بالعملية السياسية نحو تسوية قضية الشرق الأوسط، وتجنب تصعيد الاضطرابات في المنطقة. وتؤيد الصين اضطلاع الأمم المتحدة بدور أكبر في حل قضية الشرق الأوسط.

بذلت الصين، كعضو دائم في مجلس الأمن وبوصفها دولة تتمتع بإحساس قوي بالمسؤولية، جهودا حثيثة لتعزيز السلام والمفاوضات بطريقتها الخاصة ودفع عملية السلام في الشرق الأوسط قدما. وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي والأطراف المعنية والاضطلاع بدور بناء من أجل التوصل في وقت مبكر إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

**السيد كوداما** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط في الجمعية العامة.

نعلم جميعا أن، هذا العام يمثل معلما لا ينسى بالنسبة للشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا، إذ حدثت سلسلة من التحركات صوب تحقيق الديمقراطية في تونس ومصر وليبيا، ومؤخرا في اليمن. وقد تحقق هذا الربيع العربي من خلال رغبة الشعوب في الحرية والديمقراطية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتجديد التزام اليابان بدعم الإصلاحات التي تهدف إلى تحقيق الانتقال إلى الديمقراطية في المنطقة.

تشعر اليابان بقلق بالغ إزاء تصاعد حدة التوترات مؤخرا بين الطرفين بسبب قرارات حكومة إسرائيل، مثل تسريع النشاط الاستيطاني في القدس الشرقية والتجميد المؤقت لتحويل إيرادات الضرائب التي تجمعها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية. تمثل الأنشطة الاستيطانية انتهاكا للقانون الدولي، وزاد تجميد تحويل إيرادات الضرائب من سوء الحالة المالية للسلطة الفلسطينية ورفاه الفلسطينيين في المناطق المتضررة. ولذلك تكرر اليابان دعوتها القوية إسرائيل إلى وقف هذه القرارات، التي تؤدي إلى تفاقم التوتر بين الطرفين.

وتشعر اليابان أيضا بالقلق إزاء الاستفزازات من خلال استخدام القوة بين إسرائيل والمسلحين الفلسطينيين، وتدعو الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب التسبب في سقوط المزيد من الضحايا.

لقد ظلت اليابان تدعم جهود السلطة الفلسطينية نحو إقامة الدولة، وهي ملتزمة بتوفير المساعدة بشكل مستمر لتحقيق تلك الغاية، بما في ذلك من خلال تشجيع ”ممر السلام والازدهار“.

تعثرت مفاوضات السلام في الشرق الأوسط لأكثر من عام. تتفهم اليابان تماما طموح الفلسطينيين الجاد لبناء دولتهم، وتؤيد بقوة حل الدولتين الذي بموجبه تعيش إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقلة المستقبلية جنبا إلى جنب في سلام وأمن. تؤيد اليابان رؤية أنه في حل الدولتين ينبغي تحديد الحدود من خلال المفاوضات وعلى أساس حدود عام ١٩٦٧، من خلال مبادلات متفق عليها، بطريقة من شأنها أن تكفل التعايش السلمي بين دولة فلسطينية تملك مقوما الاستمرار ودولة إسرائيل، بحدود آمنة ومعترف بها.

في هذا الصدد، تقدر اليابان كثيرا الجهود الحثيثة التي يبذلها أعضاء المجموعة الرباعية، بما في ذلك بيان اللجنة الرباعية في ٢٣ أيلول/سبتمبر وجدوله الزمني. ترحب اليابان بعقد اجتماعات منفصلة بين أعضاء المجموعة الرباعية والطرف الإسرائيلي في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر وبين أعضاء المجموعة والطرف الفلسطيني في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. نتوقع بقوة أن تشكل هذه الاجتماعات خطوة هامة نحو استئناف المفاوضات المباشرة. تسهم اليابان في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق إلى تحقيق حل الدولتين.

وسنتذكر أيضا عام ٢٠١١ بأنه عام التغيير التاريخي لشعب ليبيا. تهنئ اليابان الشعب الليبي على تحقيق الحرية والديمقراطية ولن تدخر جهدا لمساعدته في جهوده الرامية إلى إعادة بناء بلده. وترحب اليابان بإنشاء الحكومة المؤقتة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر بقيادة رئيس الوزراء الجديد عبد الرحيم الكيب ويحدوها عظيم الأمل في أن تمهد الحكومة الطريق لإعادة إعمار البلد، لا سيما من خلال التحضير للانتخابات المزمع عقدها في حزيران/يونيه المقبل.

أخيرا، اسمحوا لي أن أتطرق إلى الحالة الجارية في سوريا. تشعر اليابان بقلق بالغ إزاء استمرار سفك الدماء في هذا البلد ودعت مرارا السلطات السورية إلى الكف فورا

عن استخدام القوة ضد شعبها. ومن المؤسف جدا أن الحالة في سوريا لا تزال دون حل حتى الآن على الرغم من كل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك الجزاءات الاقتصادية التي يفرضها عدد من البلدان. تحث اليابان بقوة الحكومة السورية على قبول اقتراح جامعة الدول العربية والتعجيل بتنفيذ جميع بنود خطة العمل المنصوص عليها في الاقتراح.

**السيد متقي نجاد** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، وبمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أود أن أعرب عن تضامننا مع شعب فلسطين وإعجابنا بجهوده الدؤوبة وإصراره الثابت في السعي إلى تحقيق طموحاته الوطنية والدفاع عن حقوقه غير القابلة للتصرف في إقامة دولته وممارسة سيادته. أود أيضا أن أعبر عن تقديري لرئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على التقرير الحافل بالمعلومات الذي قدموه لنا (A/66/35) وعلى جهودهم الدؤوبة لمعالجة الظروف الصعبة التي يكابدها شعب فلسطين.

وسعيا للإيجاز، أود تقديم وجهات نظرنا بشأن فلسطين والحالة الراهنة في الشرق الأوسط من خلال السرد التالي.

أولا، تؤمن جمهورية إيران الإسلامية بأنه لن يمكن تحقيق تسوية للأزمة الفلسطينية إلا في حال تم الاعتراف الكامل بالحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين المحتلة واستعادتها والحفاظ عليها. للأسف، بسبب غياب الاهتمام بجذور تلك الأزمة فقد ظلت دون حل لما يربو عن ستة عقود. وكانت هنالك العديد من الأسباب لهذا الفشل، تتضمن احتلال النظام الإسرائيلي المتواصل للأراضي الفلسطينية والعربية وانتهاكاته المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني، التي من بينها الحق في تقرير المصير وخصوصا الحق المشروع وغير القابل للتصرف للاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم.

إننا نؤمن بأن الحل الوحيد للمسألة الفلسطينية وتحقيق السلام يكمنان في استعادة السيادة الفلسطينية وإنهاء الاحتلال. ويتعين السماح للشعب الفلسطيني بالتعبير عن آرائه بحرية في مصيره ومستقبله ونوع الدولة والحكومة اللتين يرغب فيهما، عبر استفتاء يشارك فيه جميع الفلسطينيين.

ثانيا، نندد بالحصار الإسرائيلي لغزة برا وبحرا وجوا. ونؤمن بأن ذلك إجراء عدواني ووحشي ينتهك جميع القوانين والقواعد الدولية ويشكل جريمة ضد الإنسانية ويمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين وكذلك للاستقرار الإقليمي. ويشكل الحصار أيضا عقابا جماعيا، حظرته دون شروط المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تتناول حقوق والتزامات الأطراف المتحاربة.

ثالثا، تبرز الانتفاضات الشعبية في الشرق الأوسط، الحاجة الملحة إلى التغيير. ولا يمكن أن تظل تطلعات الشعوب إلى الديمقراطية وسيادة القانون والاستقلال ورفض السيطرة الأجنبية وارتباطها بالقيم الإسلامية، بدون آذان صاغية تستمع إليها. وإننا نؤمن بأن معالجة المطالب المشروعة للشعب من خلال عملية سياسية سلمية تقودها الديمقراطية، دون تدخل أجنبي، هي السبيل الوحيد للخروج من تلك الأزمات وتفادي العنف.

رابعا، فإن أحد الأهداف الرئيسية لسياستنا الخارجية هو تعزيز الثقة بين جمهورية إيران الإسلامية والبلدان المجاورة لنا والبلدان الأخرى في المنطقة من خلال المشاركة الفعالة، والتفاعل والشراكة. لدى بلدان الشرق الأوسط مصلحة مشتركة في الأمن والاستقرار الطويل الأجل في المنطقة، وعلى كل بلد القيام بدوره في تعزيز التنمية الاجتماعية

والاقتصادية الإقليمية. ومن الواضح أن شرقا أوسطيا مستقرا ومزدهرا ومنتعشا اقتصاديا من شأنه أن يهيئ حالة مثالية لكل بلد في المنطقة للتقدم على طريق التنمية والنمو الاقتصادي. وبالتالي فإن التزامنا المستمر بتحقيق علاقات أخوية ومشاركة جيراننا العرب والشركاء الإقليميين في مجالات التجارة والتنمية الاقتصادية ومشاريع البنية التحتية هدف تسعى إليه حكومة بلدي بجد.

خامسا، قامت دول متغطرسة ببعض المحاولات لبثّ بذور الخلاف وبث الفرقة بين دول في الشرق الأوسط. وتحاول تقسيم الشعوب من خلال إثارة خلافات طائفية وعرقية ودينية، رغم أن شعوب المنطقة التي لها خلفيات عرقية ودينية متنوعة قد تعايشت بوئام طوال قرون. وهي ترغب في الإضرار بالعلاقات الأخوية بين شعوب ودول في المنطقة، من خلال إيجاد مخاوف لا أساس لها كالرهاب الإيراني، بهدف بيع المزيد من أسلحتها المميتة والمتطورة لتلك البلدان وتسليح الشرق الأوسط المتقلب بدون ضرورة لذلك. وذلك توجه خطير جدا وينبغي تلافيه بنشاط.

سادسا، لأجل الاستقرار والسلام الإقليميين، يتعين تلافي أية نزعة أجنبية إلى المغامرة العسكرية من جانب الدول القادمة من خارج الشرق الأوسط، وأي تدخل عسكري من طرف بلدان من داخل المنطقة. يتعين علينا تفادي جعل الشرق الأوسط ساحة لنزعة المغامرة العسكرية وسياسات التوسع.

سابعا، إن إيران من بين الدول التي تتزعم رفض ومعارضة جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية. وبوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فقد أعلنت في العديد من المناسبات، بما في ذلك في هذه الهيئة، بصوت مسموع وبوضوح أن الأسلحة النووية لا مكان لها، كأسلحة غير إنسانية، في آلياتنا الدفاعية. علاوة على ذلك، فقد سعت إيران إلى المساعدة على تحقيق منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، داخل إطار الأمم المتحدة.

أخيرا، يمتلك النظام الإسرائيلي بشكل غير قانوني أسلحة نووية وهو المصدر الوحيد لزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، بالنظر إلى التاريخ القاتم من العدوان والجرائم والفظائع التي اقترفها في المنطقة خلال العقود الماضية. ونتوقع أن الجمعية العامة ستندد بالنظام المحتل امتلاكه أسلحة نووية، وستحثه على التخلي على تلك الأسلحة، وتدعوه إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون تأخير، وتطالبه بوضع جميع مرافقه النووية على وجه السرعة تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. حقا لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، بينما تستمر الترسانات النووية الهائلة لإسرائيل في تهديد المنطقة وخارجها.

**السيد هارون** (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على دعوته إلى عقد جلسة اليوم. ولأجل التوضيح للعديد من الأشخاص الذين يتساءلون لماذا لا نتكلم عن مسائل أخرى في الشرق الأوسط، فالسبب يكمن في أن البندين ٣٦ و ٣٧ في جدول الأعمال يشيران بشكل طبيعي إلى الشرق الأوسط ومسألة فلسطين حيث أنهما يتناولان إسرائيل وسورية ولبنان. ومن ثمّ، تظل المسألة ضمن ذلك النطاق.

هذه ذكرى سنوية؛ فتعالوا إذن نتذكر. إنها ذكرى معاناة الشعب الفلسطيني التي طالت، وأساه ونزع ممتلكاته ومحنته المستمرة تحت قمع الاحتلال.

نلتقي كل عام لتسليط الضوء على موضوع أساسي مشترك هو رغبتنا في تحقيق سلام دائم في المنطقة. هذا السلام لا يجيء أبدا. ومن دواعي الأسف أن مناقشاتنا السنوية في الجمعية العامة تتزامن مع اليوم الدولي للتضامن مع

الشعب الفلسطيني ولكن هذا اليوم يؤكد من جديد عجزنا الجماعي عن التوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية.

أصدر رئيس بلدنا في هذا اليوم رسالة أود أن أقرأ جزءا منها على الجمعية.

”إن لباكستان وفاء طبيعيا وتاريخيا لقضية فلسطين، ينعكس في مشاركتنا النشطة في جميع المبادرات المتخذة للتوصل إلى حل عادل ودائم للمشكلة. كما أن لباكستان التزاما عميقا بالتوصل إلى تسوية عادلة وسلمية ودائمة للمسائل كافة. إن إطار حلّ كذلك موجود بالفعل في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

”تشيد باكستان بقوة بمسيرة الشعب الفلسطيني المدهشة على طريق الدولة. وقد أسست الانجازات الكبيرة في مجالات الإدارة الاقتصادية والأمن ونهج الحكم قاعدة متينة لبناء دولة فلسطين.

”نحن نؤيد الاعتراف بدولة فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. ذلك أمر لا ينبغي أن يتطرق إليه الشك. وبمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني تؤكد باكستان، حكومة وشعبا، من جديد التزامها بدعم أشقائها الفلسطينيين في نضالهم العادل من أجل تقرير المصير والحصول على دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.“

إلا أن تلك الآفاق تظل، كما كانت، قاتمة. إن عملية السلام المفضية إلى تسوية نهائية قد توقفت بالفعل بدليل السياسات التوسعية المستمرة التي ينتهجها الإسرائيليون. ومن المحزن أنه لم يعكس اتجاه الظروف المعيشية المتدهورة في الأراضي المحتلة. ومما يشل تماما العملية السلمية ويسبب معاناة لا حصر لها للشعب الفلسطيني تحت احتلال غير قانوني مستمر هو، تحدي إسرائيل للمجتمع الدولي فيما يتعلق بمسألة النشاط الاستيطاني وإفلاتها من العقاب بدرجة عالية.

وتستمر السياسة الاستيطانية الإسرائيلية بلا هوادة لتجعل من غير الممكن تخطي العقبات على طريق السلام. إن التصديق مؤخرا ببناء ١ ٥٥٧ وحدة سكنية جديدة في القدس الشرقية و ٦٧٣ وحدة في أماكن أخرى قد تسبب في وقف أي نشاط في إطار العملية السلمية. على إسرائيل أن توقف بناء مستوطنات جديدة أو استخدام ذلك النشاط كأداة سياسية في عملية السلام المجمدة. لا يمكن لذلك النشاط وللعملية السلمية أن يتحركا معا. ولا ينبغي أن نتوقع من الفلسطينيين التفاوض وأرضهم تُصادَر وتُضَمّ لبناء مستوطنات جديدة.

وأود أيضا الإعراب عن المزيد من الاستياء إزاء التقارير التي تفيد مؤخرا بأن إسرائيل تحتجز إيرادات تبلغ ثلثي إجمالي الضرائب التي تجبيها نيابة عن الفلسطينيين. إن ذلك بمثابة خنق فلسطين ماليا، الأمر الذي يشكل انتهاكا لأبسط حقوق الإنسان. إننا ندعو إسرائيل إلى الإفراج عن جميع الموارد المالية الفلسطينية فورا وإلى الكفّ عن تكرار ذلك النوع من العقوبات الجماعية اللاإنسانية. كما ندعو إسرائيل والأسرة الدولية المجتمعة هنا إلى تخفيف الحصار عن غزة والسماح بالتدفق السلس للتجارة والأفراد في جميع الأراضي العربية المحتلة.

إننا نعتقد أن الجمود الراهن لا يمكن كسره إلا بمشاركة حقيقية ومستمرة من المجتمع الدولي. ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى تجميد إسرائيل لجميع أنشطتها الاستيطانية، ومساعدة الأشقاء الفلسطينيين على تعزيز مؤسسات بناء الدولة وكفالة إحراز تقدم فيما يتعلق بحصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة وتمتعها بجميع فوائد الحضارة والسلوك الحضاري والحياة.

إن مداولاتنا الجماعية في الجمعية العامة ينبغي أيضا أن تبعث برسالة قوية إلى مجلس الأمن وإلى المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، التي ظلت متعطلة وقتا طويلا، بضرورة إيفائهما بالتزاماتهما الثابتة فيما يتعلق بالتسوية النهائية. قد يكون بيان المجموعة الرباعية الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر إيجابيا في مقصده (انظر ٥٦/٢١٧٨)، إلا أن مبادرة المجموعة الرباعية قد تم تحييدها بسبب القرار الإسرائيلي بناء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة.

حِتّامَ ينتظر العالم؟ إن التوصل إلى حلّ دائم للصراع العربي – الإسرائيلي الأوسع هو بالغ الأهمية للتوصل إلى سلام شامل في الشرق الأوسط. ولبلوغ تلك الغاية ينبغي إلزاما معالجة الأسباب الجذرية للصراع، أي احتلال إسرائيل للأراضي العربية. الحل يتطلب إذَن انسحاب إسرائيل الكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وجميع الأراضي العربية المحتلة الأخرى، بما فيها الجولان السوري. وعليه فإن إحراز تقدم متواز على المسارين السوري – الإسرائيلي واللبناني – الإسرائيلي أمر بالغ الأهمية وينبغي أن يتسم بالاستمرارية بغية التوصل إل سلام شامل في الشرق الأوسط.

لقد عانت شعوب الشرق الأوسط بكل أعراقها ودياناتها في العقود الستة الأخيرة. وقد أكملت عدة أجيال في المنطقة دوراتها الحياتية في ظل العنف الممعن والغياب التام للأمن. ولن ينقذ الأجيال المتعاقبة من مواجهة المزيد من المآسي والاضطرابات التي عانت منها الأجيال تعيسة الحظ التي سبقتها سوى عزمنا القوي، وعملنا المتسق، وفوق كل ذلك إرادتنا السياسية لبناء السلام الدائم.

**السيد أباكان** (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): تحفل الأجندة العالمية حاليا بالعديد من التطورات الهامة ومنها الانتقال التاريخي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتداعياته. إن شعوب الشرق الأوسط تستحق الحياة الكريمة والتمتع بعائدات الديمقراطية والسلام.

إن الصراع العربي – الإسرائيلي ينبغي حله، كما ينبغي أن يتمكن الشعب الفلسطيني من الممارسة على نحو كامل لحقوقه غير القابلة للتصرف. إن مسار التغيير والتحول في المنطقة المدفوع بتطلعات شعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ومستويات أعلى للمعيشة أثبت مرة أخرى أنه لم يعد بالإمكان تجاهل التوقعات العادلة للشعب الفلسطيني.

إن هدفنا الأول هو التوصل إلى حلّ للقضية الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية، وكذلك كفالة إقامة دولة فلسطينية مستقلة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. وثمة أولوية رئيسية أخرى وهي تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية.

وتركيا ترفض العنف بكل أشكاله، ومن أي طرف كان، وتعتبره أمراً غير مقبول. ونرى أنه ما من بديل حقيقي للتسوية التفاوضية. ومما لا شك فيه، إن المشاركة الفعالة التي تبث الثقة في كل من فلسطين وإسرائيل لا يمكن أن تبدأ في ظل استمرار النشاط الاستيطاني. وندعو إسرائيل إلى أن تتحمل مسؤولياتها النابعة من القانون الدولي فيما يتعلق بإقرار سلام دائم في الشرق الأوسط وإنهاء جميع أنشطتها التي تدمر أساس السلام.

وفي الوقت ذاته، يستمر تدهور الحالة في غزة، الأمر الذي يمثل إحراجاً للمجتمع الدولي. ويجب أن ينتهي ذلك الحصار غير المشروع المفروض على غزة، الذي يفرض العزلة على أكثر من ١,٥ مليون من الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين. ولا بد أن تنفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة دون إبطاء. وعلى المجتمع الدولي أن يكفل المساءلة عن

الحصار وعن الهجوم الإسرائيلي على الأسطول الدولي للمساعدة الإنسانية في عرض البحر في العام الماضي، مما أدى إلى وفاة ٩ من المدنيين إلى جانب العديد من الإصابات.

وتركيا ترحب وتدعم بقوة الطلب الفلسطيني لعضوية الأمم المتحدة الذي قدمه الرئيس محمود عباس في ٢٣ أيلول/سبتمبر، وترى أن الوقت قد حان لكي تتبوأ فلسطين مكانها الذي تستحقه في الساحة الدولية بين مجتمع الأمم. ومن هذا المنطلق، نتقدم بالتهنئة لشعب فلسطين على عضويته في منظمة اليونسكو ونأمل أن تراعي كل الأطراف المعنية الرغبة التي أبداها المجتمع الدولي بشأن تلك العضوية.

إن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني يكمن في صميم كل مشكلات الشرق الأوسط. ولا يوجد أي بديل مقبول عن التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة. ولا يمكن الإبقاء على الوضع الراهن. وأؤكد مرة أخرى عزم تركيا على تقديم الدعم القوي لتحقيق السلام العادل والدائم في المنطقة، على أساس حل الدولتين.

**السيد هرديب سنغ بوري** (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن خالص تقديري لعقد هذه المناقشة بشأن موضوع هام يستحق اهتمامنا الجماعي – وأعني بذلك الحالة في الشرق الأوسط. ومناقشة اليوم، التي تلي الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، جاءت في وقتها الملائم تماماً.

منطقة غرب آسيا، مهد الحضارة الإنسانية، تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع الدولي قاطبة، بما في ذلك الهند. فالمنطقة تضم قرابة ٥ ملايين هندي، وهي مصدر هام لتلبية احتياجات الهند من الطاقة. وكدولة ذات علاقات تاريخية وثقافية ممتدة مع الشرق الأوسط، فإن لدينا اهتمام كبير بالتوصل إلى تسوية مبكرة لجميع المسائل المعلقة التي تقض مضاجع المنطقة منذ إنشاء الأمم المتحدة.

والحالة في المنطقة تختلف تماماً عما كانت عليه عندما ناقشنا هذا الموضوع في الجمعية العامة في العام الماضي. ففي حين أن قضية فلسطين اتخذت منعطفاً تاريخياً هاماً منذ تقدمت في ٢٣ أيلول/سبتمبر بطلب الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، تشهد المنطقة أيضاً أحداثاً لم يسبق لها مثيل. فشعوب الكثير من بلدان المنطقة تطالب بحقها في تشكيل مستقبلها.

وبعد يوم واحد من تقديم الرئيس محمود عباس لطلب العضوية، أكد السيد مانموهان سنغ، رئيس وزراء الهند، في بيانه أمام الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر (انظر A/66/PV.22)، أن الهند ثابتة في دعمها لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل إقامة دولة فلسطين ذات السيادة والمستقلة والقابلة للبقاء والموحدة، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها جنباً إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل، وفقاً لقرارات المنظمة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. وأضاف رئيس الوزراء قائلاً إننا نتطلع إلى الترحيب بفلسطين كعضو على قدم المساواة في الأمم المتحدة.

وفي حين لم يتمكن مجلس الأمن من الموافقة بالإجماع على طلب فلسطين الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، فإن التصويت بأغلبية ساحقة في باريس في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر لصالح انضمام فلسطين إلى عضوية اليونسكو دليل على دعم المجتمع الدولي للاعتراف بفلسطين كعضو كامل في مجتمع الأمم. ونظل على اقتناع بأن فلسطين تفي بجميع معايير العضوية في الأمم المتحدة، كما حددها ميثاق الأمم المتحدة، وتستحق أن تصبح عضواً كامل العضوية في المنظمة. ونأمل أن يتمكن المجلس من دعم ذلك المسعى عما قريب.

مع ذلك، وفيما يتعلق بالسلام والأمن على أرض الواقع، لا بد أن تستأنف المحادثات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين بدون إبطاء. وتشجعنا جهود المجموعة الرباعية في هذا الصدد. ونرجو أن تواصل جهودها مع كل من الجانبين التزاماً بالإطار الزمني المحدد في بيانها الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر (انظر S6/2178).

واستمرار الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو العقبة الرئيسية التي تعترض سبيل المفاوضات المباشرة. وندعو إسرائيل إلى وقف الأنشطة الاستيطانية. فمن شأن ذلك أن ييسر استئناف المفاوضات التي ينبغي أن تتناول جميع مسائل الوضع النهائي.

وندعو إسرائيل أيضاً إلى الإفراج عن الإيرادات الفلسطينية من حصيلة الضرائب وتسليمها للسلطة الفلسطينية التي تواجه نقصاً حاداً في التمويل بالفعل.

ولا يقل أهمية عن ذلك تنفيذ اتفاق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية الذي سيؤدي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية.

نرحب كذلك بتبادل السجناء الذي جرى التفاوض بشأنه بين إسرائيل وحماس، ونأمل أن يخفف ذلك من حدة التوترات ويساعد على بناء الثقة. ولا بد أن تتوقف دورة العنف بين قطاع غزة وجنوب إسرائيل، في ضوء الشواغل الأمنية لإسرائيل. وحصار غزة الذي تسبب في ظروف إنسانية صعبة ينبغي أن يرفع تماماً.

والهند، من جانبها، تواصل تقديم دعمها الإنمائي للسلطة الفلسطينية. ففي عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، زادت مساهمتنا السنوية لصالح وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى إلى مليون دولار، إلى جانب مساهمة خاصة بقيمة مليون دولار للوكالة تلبية لنداء عاجل في عام ٢٠١٠. وفي هذا العام، طلبنا من الوكالة أن تستفيد من التمويل لتوفير مساعدة غذائية يومية تكفي ٥٠ يوماً دراسياً لأكثر من ٠٠٠ ٧٦ طالب في المدارس التابعة للوكالة في غزة. وخلال العامين الماضيين، ساهمت الهند أيضاً بمبلغ ١٠ ملايين دولار سنوياً في الدعم الموحد لميزانية السلطة الفلسطينية.

إن التقدم على المسارين اللبناني والسوري أمر أساسي الأهمية في تحقيق سلام شامل ودائم في المنطقة. والتطورات في الشرق الأوسط منذ شباط/فبراير تؤكد الحاجة إلى تنشيط السعي للسلام الشامل، بينما تقوم البلدان في المنطقة بعمليات سياسية شاملة للجميع، وتنفذ إصلاحات لتلبية التطلعات المشروعة لشعوبها. فمن الأهمية أن تعالج شكاوى الشعوب بالحوار والمفاوضات، وليس باللجوء إلى السلاح.

ومن مسؤولية جميع البلدان أن تهيئ الظروف التي تمكن شعوبها من أن تحدد طريقها إلى التنمية بحرية. هذا هو جوهر الديمقراطية والحريات الإنسانية الأساسية. وينبغي ألا تتخذ أي إجراءات من الخارج تزيد من حدة المشاكل وتفسح المجال لانتشار التطرف. وينبغي أن يكون المجتمع الدولي مستعداً لمساعدة البلدان في تلك الجهود، مع احترام سيادة جميع البلدان واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

وكما قال رئيس وزرائنا في الجمعية العامة يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر، لا يمكن إعادة تنظيم المجتمعات من الخارج بالقوة العسكرية. واحترام سيادة القانون أمر لا يقل أهمية في الشؤون الدولية عنه في داخل البلدان.

والهند على استعداد للقيام بدور داعم في هذا المسعى الجماعي لتحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط.

**السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تشعر روسيا بقلق عميق بشأن استمرار الجمود في المسار الفلسطيني الإسرائيلي المتعلق بالتسوية في الشرق

الأوسط. ونعمل بنشاط على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، بما في ذلك من خلال المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين، لكسر الجمود واستئناف عملية التفاوض الموضوعي من أجل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، ومتكاملة إقليميا وتتوفر لها مقومات البقاء على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع تبادل الأراضي المتفق عليه.

وندعم، بناء على موقفنا المبدئي القائم على اعترافنا بدولة فلسطين منذ عام ١٩٨٨ الطلب الذي تقدمت به فلسطين من أجل الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، كما صوتنا لصالح قبول فلسطين في منظمة اليونسكو. ولا تزال روسيا تدعو بشكل مبدئي إلى السير في الطريق السياسي الدبلوماسي المؤدي إلى حل القضية الفلسطينية. ومن الأهمية بمكان أن يؤكد الفلسطينيون أنفسهم باستمرار أن مبادراتهم الرامية إلى الحصول على عضوية الأمم المتحدة لا تزيل من جدول الأعمال تسوية على أساس تفاوضي للصراع مع إسرائيل.

وكما أكد رئيس الاتحاد الروسي، السيد مدفيدف، في رسالته إلى رئيس السلطة الفلسطينية السيد عباس، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، فإن من شأن تحقيق السيادة الوطنية الفلسطينية، مع الحصول على الاعتراف الدولي بها، أن يجعلا ممكناً التوصل إلى حل شامل وعادل للصراع في الشرق الأوسط.

واليوم، فإن مهمتنا المشتركة هي العمل لضمان استئناف عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس القانون الدولي المتعارف عليه. وينبغي للمجموعة الرباعية أن تؤدي دورا هاما في هذه العملية، إذ أن المجموعة برهنت على كونها جزءا يعوّل عليه من آلية معنية بتوفير الدعم الخارجي لعملية السلام في الشرق الأوسط.

وقد بعثت المجموعة في البيان الذي أصدرته عقب اجتماعها الوزاري الذي عقد في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر (انظر ٢١٧٨/٥٦) بإشارة لا لبس فيها بشأن ضرورة استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن. وحدد بيان نيويورك منبراً يستند إلى القانون الدولي، وجدولاً زمنياً لتحقيق التسوية. ويواصل أعضاء المجموعة الرباعية العمل بشكل مكثف مع الطرفين، عن طريق عقد اجتماعات عمل بشكل منتظم معهما بهدف التقريب بين مواقفهما والتشجيع على استئناف الحوار. وفي الآونة الأخيرة التقى ممثلون خاصون للمجموعة الرباعية مع مفاوضين فلسطينيين وإسرائيليين في القدس في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر.

ولا يزال اقتراح روسيا فيما يتعلق بعقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط في موسكو، في الوقت مناسب يتفق عليه الطرفان قيد النظر.

غير أن ممارسات إسرائيل الاستيطانية، وامتناعها عن تسليم إيرادات الضرائب والجمارك الفلسطينية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، لا يشجعان على توفير مناخ ملائم لاستئناف المحادثات. فتلك محاولة تفضي إلى نتائج عكسية وترمي إلى معاقبة الفلسطينيين على أنشطتهم الدولية وتتعارض مع أي منطق سليم. وتؤدي تلك التدابير إلى ابتعاد الشرق الأوسط عن السلام أكثر من ذي قبل بدلاً من اقترابه منه.

وتدعم روسيا الجهود الرامية إلى التغلب على الانقسام الفلسطيني الداخلي. فبدون تحقيق الوحدة لن يصبح ممكناً إحراز أي تقدم نحو التوصل إلى تسوية بين إسرائيل والفلسطينيين. وقد أسهمنا في العمل من أجل تعزيز الصف الفلسطيني عبر تنظيم لقاء بين الفلسطينيين في روسيا في شهر أيار/مايو. ويحدونا أمل صادق في أن يتمكن الفلسطينيون من

اتخاذ خطوات جادة نحو استعادة وحدتهم الوطنية على أساس من مبادئ الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية. وهي خطوات ستحظى بالدعم من قبل المجتمع الدولي.

ويشكل استمرار الجمود في قطاع غزة عاملاً آخر هاماً. فالهجمات الإرهابية على جنوب إسرائيل والغارات الإسرائيلية على قطاع غزة تسببان معاناة للمدنيين ولا بد من وقفهما. ونؤيد الخطوات التي تتخذها إسرائيل فيما يتعلق بتخفيف الحصار المفروض على غزة نوعا ما، بيد أن من رأينا أن تخفيف وطأة الحالة الإنسانية في قطاع غزة لن يكون ممكنا إلا بإنهاء الحصار تماماً.

ختاماً، أود أن نلاحظ أنه مهما بلغ الاضطراب الذي نشهده في الشرق الأوسط اليوم، فإنه ينبغي ألا يصرفنا عن إلحاح تحقيق تسوية عربية إسرائيلية شاملة. وتتوفر الشروط اللازمة لتحقيق التسوية في القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد، وخريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية.

**السيد الجربوعي** (قطر): أشكركم على إتاحتكم لي هذه الفرصة لأن أتكلم في هذا البند الهام المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“ والذي حمل في طياته الكثير من التغييرات الجذرية المختلفة عن السنوات الماضية.

وقد كان هذا العام حافلاً بعدد من التحولات السياسية الهامة في منطقة الشرق الأوسط. فقد شهد العالم مع بداية هذا العام ثورات عديدة، منها ما نجح في كسب قضية التغيير التي طالب بها، ومنها ما لا تزال في غليانها إلى يومنا هذا. والهدف واحد، فمنطقة الشرق الأوسط تزخر بآمال كبيرة وتموج بتيارات قوية تطالب شعوبها بالإصلاح حتى تحقق هذه الشعوب أهدافها وتتحمل مسؤولية الوفاء بنصيبها في شراكة المستقبل الإنساني بكل ما يصحب ذلك من تحديات وما يفتحه من آفاق للإنسانية جمعاء.

تحرص دولة قطر أشد الحرص على تعزيز علاقاتها الأخوية مع جميع الدول العربية الشقيقة، وتعمل على توحيد الصف العربي للوصول إلى رؤية مشتركة للقضايا الهامة والمطروحة على الساحة العربية. كما ستكون دولة قطر دائماً وبقدر ما تسمح لها ظروفها، بجانب كل شعب عربي يرغب في تحقيق تطلعاته المشروعة والملحة.

ونحن نؤكد أن الضامن الوحيد لاستقرار الدول العربية على المدى القريب والبعيد يكمن في تبني إصلاحات متواصلة لخدمة تطلعات شعوبها. ذلك لأن الواقع يؤكد أن ما من دولة تستطيع عزل نفسها عن الحراك السياسي الراهن. فالشعوب قد اكتشفت قوتها وقدرتها على المطالبة بحقوقها، وترسيخ قيم الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. وهذا أمر يتطلب من الدول التحلي بالشجاعة في فتح قنوات الحوار الإيجابي مع شعوبها بهدف القيام بعمليات الإصلاح المطلوبة بشكل آمن وتدريجي. لقد تمنينا ذلك لبعض الدول العربية التي تتطلع شعوبها إلى تحقيق تلك القيم، ولكن لا يمكننا أن نفرض رأينا على أحد.

وكما استجدت مواضيع في هذا البند، فإن هناك مواضيع قديمة تكرر طرحها دون إحراز تقدم يذكر فيها، أهمها القضية الأساسية في منطقة الشرق الأوسط، وهي القضية الفلسطينية واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في الضفة الغربية وهضبة الجولان ومزارع شبعا في جنوب لبنان، إلى جانب الحصار الخانق المفروض على قطاع غزة، وسيف الحرب المسلط عليه، هذا بالإضافة إلى الطريق المسدود الذي آلت إليه القضية الفلسطينية، واستمرار معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وانتهاك حقوقه الإنسانية والوطنية.

إننا نطالب المجتمع الدولي بالعمل على وقف الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الشعب الفلسطيني،

ورفع الحصار الظالم عن أهالي غزة الذين يعانون من ظروف معيشية وإنسانية مأساوية، والعمل على وقف بناء المستوطنات بشكل مستمر، بالإضافة إلى أهمية دعوة إسرائيل للانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والتعاون بشكل كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإخضاع منشآتها النووية للرقابة الدولية، حيث أن هذا الموضوع يظل معرقلاً لعملية إحلال السلام المستدام في الشرق الأوسط، ويهدد الاستقرار الدائم في منطقتنا.

لقد اتخذت دولة قطر موقفا أساسيا يعتبر حل القضية الفلسطينية حلا عادلا وشاملا هو وحده الكفيل بضمان الأمن والاستقرار في المنطقة، وبالتالي الأمن والسلم الدوليين. كما أنها تؤكد على دعمها للشعب العربي الفلسطيني الشقيق في نضاله المشروع للحصول على حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

كما أنها تدعم طلب دولة فلسطين المشروع والقانوني لاكتساب العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. وفي هذا، يتطلع الشعب الفلسطيني كذلك إلى مساندة بقية الدول الأعضاء. ولا يفوتنا التقدم بالتهنئة للشعب الفلسطيني على قبول دولة فلسطين عضوا كاملا في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). كما نؤكد وقوفنا مع وحدة الشعب الفلسطيني، وندعو إلى الإسراع في تشكيل الحكومة الوطنية الفلسطينية بما يسهم في الحفاظ على وحدة القضية الفلسطينية، ويحقق المصالح العليا للشعب الفلسطيني.

وفي الختام، إن دولة قطر تنطلق في سياستها الخارجية من واقع انتمائها الخليجي والعربي للمشاركة الفاعلة مع المجتمع الدولي في حفظ السلم والأمن وتحقيق التنمية في كافة مجالاتها، مع التمسك بقيم العدالة والإيمان بضرورة احترام حقوق الإنسان، والالتزام بأهمية تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، وفقا للقانون الدولي. ونتمنى لجميع الشعوب في أنحاء العالم العيش بأمن وسلام وتقدم وازدهار.

**الرئيس بالنيابة**: استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة هذا البند.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم ممارسة حق الرد.

**السيد فلوح** (الجمهورية العربية السورية): إننا نشعر فعلا بالقلق والاستغراب الشديدين إزاء محاولة وفدي أستراليا واليابان زجّ التطورات الداخلية السورية ضمن مناقشات اليوم، وهي المخصصة للنظر في سبل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ووقف ممارساته العدوانية واللاإنسانية. وهذا ما يظهر بشكل جليّ أن هدفهما هو حرف الأنظار عن هذا الاحتلال وممارساته التي تتناقض مع أدنى مبادئ القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

إننا ندين بشدة قيام مندوب أستراليا اليوم تحت قبة هذه المنظمة الدولية بالخروج عن اللباقة الدبلوماسية والتدخل بشكل فظ في شؤون دولة أخرى ذات سيادة ومن الدول المؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة، والمساس بأحد رموز سيادتها، ألا وهو رئيس الدولة. إن هذه التصريحات غير المسؤولة، وإذ تشكل سابقة خطيرة في أدبيات منظمتنا، فإنها تعتبر تحريضا غير مسؤول على العنف وترسل رسالة سلبية داعمة للجماعات الإرهابية المسلحة لزعزعة الاستقرار في سوريا وفي المنطقة. كما أنها تشكل انتهاكا فاضحا لميثاق الأمم المتحدة والأعراف الدبلوماسية السائدة.

إن مندوب أستراليا تحدث عن سوريا واليمن وإيران ومصر وتونس وليبيا، اليوم. ولكنه تعمد بشكل فظ عدم الحديث عن مضمون البند موضوع النقاش وهو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة ووقف ممارساته

اللاإنسانية والعدوانية وانتهاكاته لكل القرارات الدولية ذات الصلة وكل المعايير والمواثيق الدولية.

وهنا كنا نتمنى أن نسمع كلمة إدانة واحدة من مندوبي أستراليا واليابان لتلك الانتهاكات الإسرائيلية، بما في ذلك احتلال الجولان السوري والممارسات العنصرية ضد أبنائه. وكنا نتمنى أيضا أن ينعكس حرصهما على حقوق الإنسان ومبادئ الشرعية الدولية في أسلوب تصويتهما على القرارات التي تدين الاحتلال الإسرائيلي وممارساته.

ولكن للأسف الشديد، لم يحدث أيّ من ذلك. بل على العكس، لقد أبدى مندوب أستراليا حرصا منقطع النظير على ما أسماه أمن إسرائيل، وهي المعتدي والقاتل. وأدان وشجب ما أسماه أيضا إطلاق الصواريخ. وعندما أتى الأمر إلى الحصار الإسرائيلي اللاإنساني المفروض على غزة منذ سنين، قال مندوب أستراليا وبشكل خجول، يجب فعل المزيد لتخفيف الحصار. فعلا إنه النفاق بعينه وقمة الاستخفاف بمبادئ العدالة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة، وتطبيق عملي لسياسة المعايير المزدوجة.

تولى الرئيس مهام الرئاسة.

إن سوريا المصممة على مواصلة مهام الإصلاح بقيادة الرئيس بشار الأسد، تؤكد على عدم سماحها بأي تدخل خارجي في هذا الشأن الداخلي. كما أن الإصلاح الذي تسعى لتحقيقه هو تلبية لإرادة الشعب السوري بمعزل تام عن تقييمات وأجندات خارجية ضاغطة لا مكان لها في شؤوننا الداخلية.

**السيد مستحكم** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): لقد طلب وفدي الكلمة لتوضيح رأيه في ما يتعلق بإشارة أحد الوفود في مناقشة اليوم إلى الحادثة التي وقعت أمس أمام السفارة البريطانية في طهران.

وفي ذلك الصدد, أود أن أقول إن جمهورية إيران الإسلامية تعرب عن أسفها لتلك الحوادث وتؤكد من جديد التزامها الكامل، بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية منشآت البعثات الدبلوماسية ضد الاقتحام والتخريب ومنع أي هجوم على الأشخاص العاملين بالبعثات. وقد اتخذت السلطات القضائية بالفعل التدابير الرامية إلى إجراء تحقيق دقيق بشأن الحادث وتحديد هوية الجناة.

## البند ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)
## قضية فلسطين

**مشاريع القرارات (A/66/L.15 و A/66/L.16، A/66/L.17 و A/66/L.18).**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): ستستأنف الجمعية العامة الآن نظرها في البند ٣٧ من جدول الأعمال المعنون ”قضية فلسطين“، لتبت في مشاريع القرارات A/66/L.15 و A/66/L.16 و A/66/l.17 و A/66/L.18.

وقبل أن تبت الجمعية في مشاريع القرارات الأربعة واحداً تلو الآخر، أود أن أذكِّر الأعضاء بأنه ستتاح لهم الفرصة لتعليل تصويتهم على جميع مشاريع القرارات قبل وبعد البت في كل واحد منها.

ستبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات A/66/L.15 و A/66/L.16 و A/66/L.17 و A/66/L.18.

ننتقل أولا إلى مشروع القرار A/66/L.15 المعنون ”اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف“. أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

**السيد بوتنارو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، بالإضافة إلى الوفود المدرجة في مشروع القرار A/66/L.15، أو التي ذكرت سابقا عند تقديم مشروع القرار، انضم البلدان

التاليان إلى مقدمي مشروع القرار A/66/L.15: بيلاروس وزمبابوي.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/66/L.15. طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، باراغواي، الفلبين، قطر، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، كولومبيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، مولدوفا، رومانيا، الإتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

اعتمد مشروع القرار *A/66/L.15* بأغلبية ١١٥ صوتا مقابل ٨ مع امتناع ٥٣ عضوا عن التصويت (القرار ٦٦/١٤).

[فيما بعد أبلغ وفد كرواتيا الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت].

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/66/L.16 المعنون ”شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة“. أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

**السيد بوتنارو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، بالإضافة إلى الوفود المدرجة في مشروع القرار A/66/L.16، أو تلك التي ذكرت من قبل عند تقديم مشروع القرار، انضم البلدان التاليان إلى مقدمي مشروع القرار A/66/L.16: بيلاروس وزمبابوي.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/66/L.16. طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، باراغواي، الفلبين، قطر، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، نيوزيلندا، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، كولومبيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، مولدوفا، رومانيا، الإتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة،

تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

اعتمد مشروع القرار A/66/L.16 بأغلبية ١١٤ صوتا مقابل ٩ مع امتناع ٥٤ عضوا عن التصويت (القرار ١٥/٦٦).

[فيما بعد أخطر وفد كرواتيا الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت].

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/66/L.17 المعنون ”البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين“. أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

**السيد بوتنارو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، بالإضافة إلى الوفود المدرجة في مشروع القرار A/66/L.17، أو تلك التي ذكرت من قبل عند تقديم مشروع القرار، انضم البلدان التاليان إلى مقدمي مشروع القرار A/66/L.17: بيلاروس وزمبابوي.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/66/L.17. طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، مولدوفا، رومانيا، الإتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا،

الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، جمهورية فترويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

الكاميرون، هندوراس، تونغا

اعتمد مشروع القرار *A/66/L.17* بأغلبية ١٦٨ صوتا مقابل ٨ مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت (القرار ١٦/٦٦).

[فيما بعد أبلغ وفد كرواتيا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا].

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/66/L.18 المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“. أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

**السيد بونتارو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلم الجمعية بأنه، منذ عرض مشروع القرار A/66/L.18، انضمت كل من بيلاروس وزمبابوي إلى قائمة مقدميه أيضا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار Á/66/L.18. طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، إستونيا، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية – إسلامية)، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، بارغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بيروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، تيمور – لشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، الجمهورية التشيكية، جمهورية تترانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا بيساو، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فترويلا (جمهورية – البوليفارية)،

فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كمبوديا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبريا، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلند الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان.

المعارضون:

إسرائيل، بالاو، جزر مارشال، كندا، ميكرونيزيا (ولايات – الوحدة)، ناورو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

أستراليا، تونغا، الكاميرون، كوت ديفوار

اعتمد مشروع القرار *A/66/L.18* بأغلبية ١٦٧ صوتاً مقابل ٧ أصوات، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت (القرار *17/66*).

[فيما بعد أبلغ وفد كرواتيا بأنه كان ينوي التصويت مؤيداً]

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت بعد التصويت، هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد وايت** (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): انتقلت أستراليا من التصويت السلبي إلى الامتناع عن التصويت على القرار ١٧/٦٦ بشأن تسوية سلمية لقضية فلسطين لأننا ظللنا نؤيد بصورة ثابتة تسوية سلمية لقضية فلسطين وصولاً إلى حل متفاوَض عليه يقوم على وجود دولتين يسمح لدولة إسرائيلية آمنة بأن تعيش جنباً إلى جنب مع دولة فلسطينية آمنة ومستقلة، وكذلك لأننا نرى أننا نمر بمنعطف حرج يتعين فيه على المجتمع الدولي أن يشدد على ضرورة وجود عملية سلام حقيقية.

تضم أستراليا صوتها إلى المناشدات الموجهة إلى الطرفين ليتصرفا بناء على اتفاقاتهما السابقة. تؤيد أستراليا تأييداً قوياً الإشارة في القرار إلى عملية المجموعة الرباعية وخريطة طريقها، وتفاهم أنابوليس الإسرائيلي الفلسطيني المشترك ومبادرة السلام العربية. تعكس كل واحدة من هذه الوثائق التزام المجتمع الدولي بإحلال السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط. ولا يمكن تحقيق هذا السلام إلا عبر المفاوضات المباشرة بين الطرفين. ويجب أن تجري المفاوضات على أساس حدود عام ١٩٦٧ وتبادلات الأراضي المتفق عليها بين الجانبين.

بيد أننا تساورنا بالفعل مخاوف مستمرة فيما يتعلق بلغة القرار، التي يمكن أن يُنظر إليها على أنها تستبق نتائج المفاوضات بين الطرفين. لا يعترف القرار اعترافاً كافياً بالمخاوف الأمنية الإسرائيلية المشروعة. فإسرائيل لا تزال تعاني من الهجمات بالقذائف، ولا يزال تهريب الأسلحة عبر غزة مستمراً. وتعتقد أستراليا أيضاً أن القرارات التي تشير إلى فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار الأمني (انظر A/ES-10/27) ينبغي أن تعكس الطابع غير الملزم لتلك الفتوى.

تحث أستراليا كلا الطرفين على العودة إلى المحادثات المباشرة باعتبار ذلك أمراً عاجلاً وعلى الامتناع عن الأعمال التي تستبق نتائج المفاوضات أو تهدد بتقويض فرصة تحقيق

السلام الدائم. يشمل ذلك أعمال البناء والتوسيع الجديدة في المستوطنات والمواقع الأمامية الإسرائيلية التي تؤثر تأثيراً سلبياً على عملية السلام.

**السيد إردمان** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تظل الولايات المتحدة مترعجة بعدد القرارات السنوية المكررة وغير المتناسبة والمنحازة التي تدين إسرائيل في الجمعية. بلغ عدد القرارات من هذا القبيل ١٧ قرارا هذا العام، ستة منها في إطار بنود جدول أعمال هذا اليوم، وهي جميعها غير متوازنة في نقدها الصريح أو الضمني المتحامل على إسرائيل.

تتحمل جميع الأطراف في هذا الصراع المأسوي المسؤولية المباشرة عن إنهائه، ونشعر بخيبة أمل لأن هذه الهيئة تخصّ باستمرار إسرائيل بالذكر، ولا تعترف بالالتزامات والخطوات الصعبة التي يتعين على الجانبين اتخاذها. وبالإضافة إلى ما يشوب هذه القرارات من تحيز، فإنها تتناقض مع جهودنا الجماعية الرامية إلى النهوض بحلّ سلمي للصراع العربي الإسرائيلي.

تقبل الولايات المتحدة مبدأ أنه يجوز للجمعية العامة أن تنظر في ممارسات الدول فرادى. بيد أنه، في مقابل ١٧ قرارا سنويا ضد إسرائيل، لم تتخذ هذه الهيئة هذا العام إلا ٦ قرارات تنتقد دولاً أعضاء بعينها، منها أربعة قرارات أخرى تركز على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

أود أن أسلط الضوء على ثلاثة قرارات سنوية مثيرة للقلق على نحو خاص، هي تلك التي تتعلق بشعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة (القرار ٦٦/١٥)، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (القرار ٦٦/١٤)، وعمل اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/C.4/66/L.13). تحدد هذه القرارات الثلاثة ولايات أجهزةٍ تابعة للأمم المتحدة أنشئت قبل أكثر من جيل، مُبددة موارد قيمة، ومهددة وقتاً محدوداً، ومديهة فكرة تحامل الأمم المتحدة المنهجي المتأصل على إسرائيل.

إننا نجدد دعوتنا جميع الدول الأعضاء إلى تقييم كيفية استمرار الدعم والتمويل لتلك الأجهزة في الإسهام فعلا في حل للصراع العربي الإسرائيلي. وكما قال الرئيس أوباما في هذه القاعة قبل شهرين:

> ”يجب قياس أعمالنا بما إذا كانت تنهض بحق الأطفال الإسرائيليين والفلسطينيين في أن يعيشوا حياة مفعمة بالسلام والأمن والكرامة والفرص. ولن ننجح في ذلك الجهد إلا إذا استطعنا أن نشجع الطرفين على الجلوس والاستماع إلى بعضهما، وإدراك آمال ومخاوف كل واحد منهما.“ (A/66/PV.1 صفحة ١٧-١٨).

من المستحيل أن نرى كيف يسهم تأييد تلك القرارات في إحلال سلام عادل ودائم وشامل. فهي تقوض الجهود الرامية إلى تشجيع استئناف المفاوضات، وبالتالي تضر بالمصداقية المؤسسية للأمم المتحدة. تفترض تلك القرارات مسبقاً حصيلة مسائل الوضع الدائم التي تنتمي على نحو سليم إلى المفاوضات المباشرة، مما يجعل من الأكثر صعوبة كثير على الطرفين التصدي لتلك المسائل.

ينبغي للذين يؤيدون دولة فلسطينية أن يفعلوا كل ما يستطيعون لدعم جهود الطرفين الرامية إلى إحلال سلام عادل ودائم وتفادي الأعمال التي من شأنها إعاقتهما. لا ترى الولايات المتحدة أي تعارض بين تأييد الشعب الفلسطيني وتأييد إسرائيل. وكما قال الرئيس أوباما أيضاً في أيلول/سبتمبر:

”لكن المسألة لا تتمثل في الهدف الذي نسعى إليه. المسألة هي: كيف يمكننا تحقيق ذلك الهدف؟... وفي نهاية المطاف، على الإسرائيليين والفلسطينيين – ولسنا نحن – أن يتوصلوا إلى اتفاق بشأن المسائل التي تفرِّق بينهم: بشأن الحدود والأمن واللاجئين والقدس.

”ويعتمد السلام في نهاية المطاف على تحقيق التسوية بين الناس الذين يجب أن يعيشوا معاً لوقت طويل بعد الانتهاء من بياناتنا، ولوقت طويل بعد الإدلاء بأصواتنا“. (نفس المصدر، صفحة ١٧).

لا نستطيع أن نؤيد تلك القرارات، لكن الولايات المتحدة ستواصل العمل مع الطرفين، ومع المجموعة الرباعية، ومع الشركاء الدوليين من أجل استئناف المفاوضات على أساس بيان المجموعة الرباعية الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر (انظر S6/2178)، الذي يوفر مساراً واضحا وذا مصداقية إلى طاولة المفاوضات.

**السيدة كريم** (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية): صوتت سنغافورة مؤيدةً القرار ١٤/٦٦.

لقد صوتنا لصالح مشروع القرار على أساس أن الإشارة في الفقرة ٢ إلى ”تحقيق الحل القائم على وجود دولتين استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧“ ينبغي أن تفسر بالطريقة نفسها كما هو مبين في الفقرة ١ من القرار ١٧/٦٦، أي ”الحل القائم على وجود دولتين إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن ضمن الحدود المعترف بها، استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧“.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلا للتصويت بعد إجراء التصويت.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٧ من جدول الأعمال.

## البند ٣٦ من جدول الأعمال (تابع)
## الحالة في الشرق الأوسط
## مشروعي القرارين (A/66/L.19 و A/66/L.20)

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): ننتقل الآن إلى النظر في مشروعي القرارين A/66/L.19 و A/66/L.20.

تبت الجمعية الآن في مشروعي القرارين A/66/L.19 و A/66/L.20.

ستتناول الجمعية أولا الآن بشأن مشروع القرار A/66/L.19، المعنون ”القدس“. أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

**السيد بوتنارو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/66/L.19، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدمي مشروع القرار، بالإضافة إلى الوفود المذكورة في تلك الوثيقة: بروني دار السلام، ومالي وفييت نام وزيمبابوي.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/66/L.19. وقد طُلب إجراء تصويت مسجل.

وأُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كمبوديا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

الكاميرون، غينيا الاستوائية، هايتي، بنما، وتونغا

واعتمد مشروع القرار *A/66/L.19* بأغلبية ١٦٤ صوتا مقابل ٧ أصوات وامتناع ٥ أعضاء عن التصويت (القرار ١٨/٦٦).

[بعد ذلك أبلغ وفد كرواتيا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت لصالح القرار].

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/66/L.20، المعنون ”الجولان السوري“. أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

**السيد بوتنارو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/66/L.20، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدمي مشروع القرار، بالإضافة إلى الوفود المذكورة في تلك الوثيقة: بروناي دار السلام، ومالي، عمان وزمبابوي.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/66/L.20. وقد طُلب إجراء تصويت مسجل.

وأُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان،

دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبريا، ليبيا، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، الإتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

كندا وإسرائيل وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، كوت ديفوار، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، غينيا الاستوائية، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هايتي، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بنما، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، مولدوفا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

واعتمد مشروع القرار *A/66/L.20* بأغلبية ١١٩ صوتا مقابل ٧ أصوات وامتناع ٥٣ عضوا عن التصويت (القرار ١٩/٦٦).

[بعد ذلك أبلغ وفد كرواتيا الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت].

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت بعد إجراء التصويت، هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على عشر دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد دياز بارتولومي** (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم وفدي الأرجنتين والبرازيل بشأن البند المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“. أود أن أعلل تصويت وفدي البرازيل والأرجنتين في ما يتعلق بالقرار ١٩/٦٦ بشأن الجولان السوري.

صوتت البرازيل والأرجنتين تأييدا للقرار لأنهما تعتقدان أن طابعه الأساسي يرتبط بعدم قانونية الاستيلاء على الأراضي بالقوة. وتحظر الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية لأي لدولة. ويمثل هذا معيارا أساسيا من القانون الدولي.

في الوقت نفسه، أود أن أوضح موقف وفدينا في ما يتعلق بالفقرة ٦ من القرار. لا يشكل تصويتنا حكما مسبقا على مضمون تلك الفقرة، لا سيما الإشارة فيها إلى ”خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧“. تعتقد البرازيل والأرجنتين أنه من المهم إحراز تقدم على المسار السوري الإسرائيلي للصراع في الشرق الأوسط من أجل وضع حد لاحتلال مرتفعات الجولان.

ومن ثم أود، باسم حكومتي البرازيل والأرجنتين، أن أحث مرة أخرى السلطات الإسرائيلية والسورية على تجديد المفاوضات من أجل إيجاد تسوية دائمة للحالة في الجولان السوري وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

**السيد مستحكم** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): صوت وفدي لصالح القرارات التي اعتمدتهما الجمعية العامة للتو في إطار البندين ٣٦ و ٣٧ بشأن الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين. لكننا، نود أن نعرب عن تحفظنا على أجزاء من تلك القرارات التي يمكن أن تفسر على أنها اعتراف بإسرائيل.

علاوة على ذلك، حيث أن هناك إشارات في تلك القرارات لقضايا عملية السلام والحل القائم على دولتين، وعلى الرغم من أن آرائنا بشأن هذه المسائل الهامة قد وردت بالفعل في بياننا خلال المناقشة العامة بشأن قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط، يود وفدي تسجيل آرائه مرة أخرى. إننا نرى أنه لن يكون بالإمكان تحقيق سلام دائم في فلسطين إلا بإقامة العدالة وإنهاء التمييز وإنهاء احتلال كامل للأرض الفلسطينية، وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين، واستخدام الوسائل الديمقراطية لتحقيق أمنيات الشعب الفلسطيني، وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية وعاصمتها القدس.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت بعد التصويت.

أدعو الآن ممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): أود بداية أن أوضح أنني لم أطلب الحديث في إطار ممارسة حق الرد، وإنما في إطار شرح التصويت وشكر الدول التي صوتت لصالح مشروع القرار المعنون ”الجولان السوري“. والآن اسمح لي، سيدي الرئيس، أن اقرأ بياني.

يعبر وفد بلادي عن عميق التقدير وصادق العرفان لاعتماد الجمعية العامة مجددا اليوم ودون انقطاع منذ العام ١٩٨١، وهو العام الذي كما تعرفون شهد قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلية فرض قوانينها على الجولان السوري المحتل، الأمر الذي حذا بمجلس الأمن آنذاك إلى اعتماد قراره الشهير رقم ٤٩٧ (١٩٨١)، والذي اعتبر قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلية لاغيا وباطلا ودون أي أثر قانوني. إذن مع هذه الخلفية التاريخية أعود فأشكر اعتماد الجمعية العامة اليوم بأغلبية أصوات الحق والعدالة والقانون للقرار المعنون ”الجولان السوري“ والوارد في الوثيقة A/66/L.20 والقرارات الأخرى المدرجة في إطار البندين المعنونين ”القضية الفلسطينية“ و ”الحالة في الشرق الأوسط“.

إن استمرار المجتمع الدولي في دعم هذه القرارات الهامة إنما يعبر عن تشبث الدول الأعضاء بأهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ويعبر أيضا عن رفضه للاحتلال الأجنبي

ودعمه لحقنا في استعادة أراضينا المحتلة من قبل إسرائيل منذ الخامس من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، ولا غرو في أن التصويت لصالح تلك القرارات وبأغلبية ساحقة إنما يرسل رسالة دولية واضحة لإسرائيل بأن الاحتلال والقتل وسياسات التوسع والعدوان والتمييز العنصري وبناء المستوطنات وبناء الجدران الفاصلة العازلة وفرض الأمر الواقع وضم أراضي الغير بالقوة هي كلها ممارسات مرفوضة، وتنتهك كل المواثيق والأعراف الدولية، وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ولذلك فإن مآل جميع تلك الممارسات هو الشجب، واستنكار المجتمع الدولي برمته لها.

لقد أجمع العالم على أن السلام العادل والشامل إنما يتحقق استنادا إلى تطبيق مرجعيات السلام المعروفة، بما فيها قرارات الشرعية الدولية، وهذا يعني حكما عودة الأراضي العربية المحتلة كافة بما فيها الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧. وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، ذلك لأن استمرار الاحتلال والممارسات العدوانية واللاإنسانية الإسرائيلية تتناقض مع السلام المنشود، وهذا يعني بالضرورة وجوب استنهاض كافة الوسائل الكفيلة بإنهاء هذا الاحتلال البشع وممارساته على وجه السرعة.

أكرر شكر بلادي سورية لجميع الدول التي تبنّت مشروع القرار المعنون ”الجولان السوري“ وأشكر الدول التي صوتت لصالحه جزيل الشكر، وأؤكد دعوة بلادي لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس قرارات الشرعية الدولية خاصة قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١)، وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية. لكن كل ذلك لا يتحقق بدون وجود شريك إسرائيلي يؤمن بعملية السلام، ولديه الإرادة السياسية للانخراط في هذه العملية بشكل جدي بعيدا عن المماطلة والتسويف وإضاعة فرص السلام الواحدة تلو الأخرى.

أؤكد أيضا على إصرار سورية الذي لا يتزعزع على تحرير الجولان كاملا حتى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧، من الاحتلال الإسرائيلي وتطهيره من المستوطنات وميلشيات المستوطنين المسلحة، مستعينين على ذلك بكافة الوسائل التي يضمنها القانون الدولي الذي نجتمع هنا تحت قبته.

ختاما، من الملاحظ ومما يؤسف له فعلا أن بعض الدول التي ما انفكت تتحدث عن حقوق الإنسان وعن حماية المدنيين، لا بل تشجع على فرض العقوبات على بلادي وحصارها، هذه الدول عندما تعلق الأمر بحماية مواطنينا السوريين المدنيين النازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي في الجولان، تراها امتنعت عن التصويت وبعضها الآخر صوت ضد مشروع القرار، وهذا في حد ذاته يؤكد أن أقوال ممثلي تلك الدول لم تكن مبنية إطلاقا على حسن النية ولا كانت أقوالا ومواقف مبدئية. لطالما سمينا تلك الممارسات وهذا النمط من السلوك نفاقا سياسيا وتعاملا مع القضايا الهامة كقضية الجولان السوري المحتل والقضايا الفلسطينية الهامة تعاملا مبنيا على سياسة المعايير المزدوجة وعلى قصر النظر، لا بل على الانحياز الكامل لسياسة إسرائيل تجاه الأراضي العربية المحتلة، وانحياز كامل أيضا لمنطق العدوان في العلاقات السياسية الدولية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين.

**السيد منصور** (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): يتمشى القراران اللذان اتخذهما الأعضاء لتوّهم مع هدف السلام وحل الدولتين وتعزيز القانون الدولي. ويشكل ذلك العمل استثمارا ضخما من أجل السلام وليس ضده. إن تعزيز القانون الدولي، كما أسلفت، يسهم بشكل كبير

في السلام، على عكس بناء المستوطنات غير القانونية الذي يعيق القانون.

بالأمس، قام أحد الوفود بوضعنا جميعا أمام رواية مشوهة للتاريخ. وقد جاء الرد على ذلك التحريف عاليا وواضحا من أعضاء الجمعية عن طريق التصويت الإيجابي الساحق تأييدا للقرارين. ونشكر الجمعية على تصويتها وعلى دعمها.

كما أود أن أعرب عن امتنان الشعب الفلسطيني وقيادته للبرلمان الأيسلندي الذي اعتمد بالأمس قرارا بالموافقة على توصية الحكومة بالاعتراف بدولة فلسطين. ولا تزال مسيرة الاعتراف مستمرة.

إن دورة الجمعية العامة هذه دورة لا تنسى بالنسبة لنا نحن الفلسطينيين، شعبا وقيادة. وسيعرّف تاريخ منطقتنا الآن بما قبل ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وما بعده. وقد دخلنا، نحن الشعب الفلسطيني، زمن استقلال أمتنا، زمن الدولة الفلسطينية المستقلة، وضمها إلى مجتمع الأمم دولة عضوا، وعضوا في الأمم المتحدة. إنها مسألة وقت فقط قبل أن ننجح معا في بلوغ ذلك الهدف. ويحدوني الأمل أن أكون، بحلول أيلول/سبتمبر القادم، جالسا وفق الترتيب الأبجدي في الجمعية العامة ممثلا لدولة فلسطين وقد أصبحَت عضوا في الأمم المتحدة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٦ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.